

من خلال تأكيدات المشاركين في مؤتمر مجلس التعاون الخليجي للأسواق المالية والخزانة

«أوبك» تفقد سيطرتها على ضبط الأسعار وتحديد سقف الإنتاج

وقال ماريوس مارافيتيس، كبير الاقتصاديين لدى بنك «ستاندرد تشارترد»، إن ما يشهده العالم حالياً ليس «واقع نفطي جديد» بقدر ما هو أحد مراحل الدورة الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات ومن المتوقع انتهائها العام المقبل (2017).

وأشار «مارافيتيس» إلى إمكانية حدوث انكماش في أسعار النفط حتى عندما يعود الطلب للتفوق على العرض، ولكن الأسعار ستعود للارتفاع من جديد عندما يصل ذلك المخزون إلى الذروة ليعود بعدها النفط تدريجياً إلى الارتفاع.

وتوقع كبير الاقتصاديين لدى بنك «ستاندرد تشارترد»، تباطؤ نمو الائتمان في البنوك الخليجية خلال العام الجاري لسببين، الأول: تراجع الإنفاق الحكومي على خلفية انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي بطبيعة الحال لانخفاض النشاط الاقتصادي، والثاني: أن بعض البنوك ستقوم بتمويل نسبة من العجوزات في ميزانيات الدول، وهو ما يقلل من حجم التمويل المخصص للإقراض في البنوك.

ومن جهتها قالت خديجة حقي، رئيسة قسم البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «بنك الإمارات دبي الوطني»، إن هناك عاملين رئيسيين وراء انخفاض أسعار النفط، الأول: دخول منتجين جدد من أمريكا الجنوبية عبر إنتاج النفط الصخري، وأضافت «حقي»، أن المتغير الثاني يمثل في ضعف قدرة منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) على ضبط الأسعار وتحديد سقف الإنتاج.

وسجلت أسعار النفط تراجعاً حاداً، منذ منتصف 2014، ازدادت وتيرته الصيف الماضي، وقد تدتت حالياً عن عتبة 30 دولاراً للبرميل، مقابل أكثر من 110 دولاراً قبل عام ونصف. ويتوقع مؤتمر مجلس التعاون الخليجي للأسواق المالية والخزانة، في نهاية أسبوع شهد هبوطاً جديداً يقترب من 25 دولاراً للبرميل، وسط مخاوف من أن رفع العقوبات الغربية عن المحللين إلى إمكانية إنتاج نصف مليون برميل إضافي من النفط يوميا.



جانب من المؤتمر

بين العرض والطلب ضمن قطاع النفط والغاز في مختلف أنحاء
ودعا الهاشمي الدول المنتجة للنفط إلى التكيف مع الواقع الجديد،
متوقعاً تعافي الأسعار خلال الربع الثالث من العام الحالي.

صفقات برازيلية متوقعة تصل إلى 22 مليون دولار في «آراب هيلث»

الرعاية الصحية في المنطقة يمزج من المنتجات والخدمات عالية الجودة التي تقدمها الشركات البرازيلية المشاركة، بما من شأنه أن يسهم في تمكين العلاقات التجارية القوية وترسيخ أواصر التعاون المشترك بين العالم العربي والبرازيل في مجال الرعاية الصحية».

ويعتبر معرض ومؤتمر «آراب هيلث» منصة نقابية ممتازة للتجار ومقدمي خدمات الرعاية الصحية والموزعين من مختلف أنحاء الدول العربية والعالم. وستقوم الشركات البرازيلية المشاركة في الحدث هذا العام باستعراض أحدث المعدات الطبية الكهربائية ومنتجات تقويم العظام والأثاث والأدوات المستخدمة في المجال الطبي كالإبر والمحاقن والمواد اللاصقة والضمادات، وسيتم كذلك تسليط الضوء على التكنولوجيا والمنتجات المتطورة المتوقعة إطلاقها على مدار العامين القادمين في إطار الحملات الترويجية التي تقوم بها الشركات البرازيلية العاملة في مجال الرعاية الصحية، والتي ستتمحور بشكل أساسي حول أحدث الابتكارات في مجال صناعة الأطراف الاصطناعية والنظارات وغيرها من المنتجات الطبية الأكثر رواجاً في المنطقة العربية.

ونظراً لجودتها العالية وخصائصها المتميزة، تحظى المنتجات الطبية البرازيلية بإقبال كبير في العديد من الدول العربية، حيث بلغ حجم الصادرات البرازيلية من المنتجات والمعدات الطبية إلى العالم العربي حوالي 10.108 مليون دولار أمريكي في 2015 حتى شهر نوفمبر. وتصدر قائمة الدول العربية المستوردة كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ولبنان والأردن ومصر، في حين تمحورت المنتجات الأكثر طلباً في المنطقة حول معدات طب وتقويم الأسنان وكراسي الولادة وحاضنات الأطفال والأطراف الاصطناعية وطاولات العمليات الجراحية وأجهزة التنفس.



ميشيل حطبي

العام والرئيس التنفيذي للفرقة التجارية العربية البرازيلية، «تولي» GMI، و«إكسوميد» Exxomed، و«دورجا» Dorja، و«بيوميكانكا» Biomechanica، و«إم. إم. أو» MMÖ، و«بيوكلين» Bioclin، و«دي. كيه» Diagnostics، و«إس. إم. إم» WAMA، و«لوبيتيك» Lupetec.

وقال الدكتور ميشيل حطبي، الأمين العام والرئيس التنفيذي للفرقة التجارية العربية البرازيلية، «تولي» GMI، و«إكسوميد» Exxomed، و«دورجا» Dorja، و«بيوميكانكا» Biomechanica، و«إم. إم. أو» MMÖ، و«بيوكلين» Bioclin، و«دي. كيه» Diagnostics، و«إس. إم. إم» WAMA، و«لوبيتيك» Lupetec.

وقال الدكتور ميشيل حطبي، الأمين

كشفت «الفرقة التجارية العربية البرازيلية» عن مشاركة 38 شركة برازيلية في فعاليات معرض ومؤتمر الرعاية الصحية في الشرق الأوسط - «آراب هيلث» المزمع انعقاد في الفترة من 25 إلى 28 يناير الجاري في دبي. وستتولى تنظيم الجناح البرازيلي في الحدث «رابطة مصنعي الأجهزة الطبية البرازيلية» (ABIMO) بالشراكة مع الوكالة البرازيلية المستقلة لترويج التجارة والاستثمار «إيبكس-برازيل»، ومن المتوقع أن تسجل الشركات البرازيلية المشاركة في المعرض صفقات تزيد قيمتها الإجمالية على 22 مليون دولار أميركي.

وستشهد الجناح البرازيلي في نسخة العام من معرض ومؤتمر «آراب هيلث» مشاركة أولى لكل من شركات «كيو تو تيك» Q2Tec، و«بي. جي. جودز» BR Goods، و«إل. بي. دياجوستيكا» LB Diagnostica، بالإضافة إلى نخبة من كبرى الشركات البرازيلية الرائدة في مجال الرعاية الصحية والتي تعزز تسلط الضوء على محفظتها الواسعة من المنتجات والخدمات عالية المستوى أمام الزوار والخبراء من مختلف أنحاء المنطقة والعالم. وتتضمن هذه الشركات كل من «سكيت» Scitech، و«لوكتال» Loktal، و«سارسي» Carci، و«سيسماتك» Sismatec، و«فونيكس» Phoenix، و«ديلرونكس» Delfronx، و«ديلرونكس» Delfronx، و«إس. إم. إم» Hpbio، و«إس. إم. إم» Casex، و«إس. إم. إم» Osteomed، و«إبراميد» Ibramed، و«إل. بي. إم» Inpromed، و«سامترونك» Samtronc، و«أولييف» Olidef، و«سيمان إسبلانكس» Spine Implantes، و«فوسيميتال» Hospimetel، و«اتراسورب» Atrasorb، و«تروميك» Traumec، و«أورتوسينتيس» Oortosintese، و«ميدكون» Medicine)، و«فانيم» Fanem، و«نيورثو» Neoortho.

وثبت المركز الأوروبي كذلك سعر الفائدة على الودائع عند مستوى 0.3 في المئة، وكانت هي النسبة المتوقعة والسابقة.

وجاءت قرارات المركزي في إطار محافظة البنك على سياسته المالية والنقدية دون أي تغيير.

أشار بيان البنك المركزي الأوروبي، أنه ثبت سعر الفائدة عند مستواها السابق.

وأشار بيان البنك بأنه ثبت سعر الفائدة عند مستوى 0.05 في المئة، وكانت هي نفسها النسبة المتوقعة والسابقة، وتعتبر تلك النسبة في الأدنى تاريخياً في الاتحاد الأوروبي.

خلال فترة معرض العقارات الكويتية والدولية

«المجموعة الخليجية» تقدم فرصاً استثمارية عقارية ضخمة في المنطقة

العقاري «صلالة». وذكر الذيب أن السوق العقاري يشهد تذبذب في الأداء بسبب أوضاع سياسية واقتصادية معقدة، ولكن يبقى السوق العقاري الأفضل من بين الأسواق الاقتصادية الأخرى، وبالفعل بدأت المجموعة بعمل مجموعة من المشاريع العقارية في مختلف دول الخليج الغربي من أبرزها السوق الإماراتي والسوق العماني من أبراج سكنية وفنادق والتي ستطلقها قريباً من خلال مجموعة شركاتها الخليجية. مؤكداً أن مشاريعها غير تقليدية ومبتدعة وتتميز بالرقى في الطرح وذات عوائد مجزية. وأختتم الذيب تصريحه بدعوة المهتمين بالعقار المحلي والخليجي النواجد للحل في المعرض للتعرف واقتناص الفرص العقارية المتميزة التي ستقدم خلال فترة المعرض.



فيصل الذيب

أعلنت «المجموعة الخليجية» للتسليم والاستثمار» عن مشاركتها بالحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية خلال الفترة من 7 إلى 10 مارس المقبل في فندق الريجنسي والذي تنظمه شركة «إكسبو سيني» لتنظيم المعارض والمؤتمرات بمشاركة 40 شركة محلية وخليجية.

وأكد رئيس مجلس إدارة المجموعة فيصل الذيب على حرص المجموعة على المشاركة في الفعاليات الاقتصادية المهمة والمعارض الكبرى في المنطقة، وذلك تماشياً مع استراتيجيتها والمتضمنة التواصل مع مختلف الشرائح والفئات الاستثمارية من خلال نخبة المشاريع الخليجية والعربية التي تقدمها المجموعة. ولفت الذيب أن مجموعته تشارك بالمعرض من خلال

ياكوره مميزه من شركائه والتي تمثلها في الكويت «دار الكثر» العقارية بالإضافة إلى شركة «دان تاون» العقارية التي انضمت إليها مؤخراً وفي دولة الإمارات شركة «دار الكثر» الإماراتية ومقرها دبي» العقارية. وفي سلطنة عمان شركة المملكة لخدمات الاستئجار مسقط، وشركة «المملكة» للتطوير

جولة «عمانيا» تنعش السياحة في سلطنة عُمان

أعلنت وزارة السياحة بسلطنة عُمان مؤخراً عن قيام فعالية جولة «عمانيا» التي ينظمها نادي «سوبر كارز» كلوب أرابيا، المزمع إقامتها في الفترة من 23 إلى 28 يناير الجاري في العاصمة العمانية مسقط. وتهدف هذه الفعالية المرتقبة إلى استقطاب أصحاب ومحبّي السيارات الفاخرة والرياضية في المنطقة تحت مظلة واحدة للقيام بجولة إستثنائية على متن مركباتهم من العاصمة العمانية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح مخططو الحدث أن الجولة ستمتد على مسافة 1200 كيلومتر، معظمها ضمن الحدود العمانية حيث ستطلق الجولة من مدينة مسقط مروراً بعدد من المدن العمانية الأخرى مثل صور ونزوى قبل دخول



مطر النيايدي

خلال السنوات السبع المقبلة، بحسب تصريحات سابقة لـ«النيادي».

وتضم المنفلة العربية حالياً 3 شبكات للربط الكهربائي، وهي أعضاء الربط الخليجي (الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان)، وأعضاء الربط الكهربائي اللمانية (الأردن ومصر والعراق وليبيا ولبنان والسنتين وسوريا وتركيا) وأعضاء الربط الكهربائي المغربي (المغرب والجزائر وتونس). وتأسست هيئة الربط الكهربائي الخليجي في عام 2001 كشركة مساهمة تدار على أسس تجارية واقتصادية، وهي مملوكة بالكامل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويبلغ رأسمالها المصرح به 1.407 مليار دولار.

وتم تحديد نسب الملكية في رأسمال الهيئة بحسب استفادة كل دولة من الربط الكهربائي التي حددتها دراسة جدوى المشروع (السعودية 31.6 في المئة ثم الكويت 26.7 في المئة والإمارات 15.4 في المئة وقطر 11.7 في المئة ثم البحرين 9 في المئة وسلطنة عمان 5.6 في المئة.

قال وكيل وزارة الطاقة الإماراتي، إنه تم الانتهاء من جميع الخطوات اللازمة لإنشاء سوق خليجية لتجارة الطاقة وتشجيع تجارة الطاقة الكهربائية، فيما بينها عن طريق شبكة الربط الكهربائي في الخليج.

وأضاف مطر النيايدي، وهو يشغل أيضاً رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي الخليجي على هامش للفعاليات القمة العالمية للطاقة بأبوظبي: «كل شيء جاهز للتفعيل حالياً، ولكن ننتظر توفر الفرص عبر توافر فائض للبيع في أحد الدول وتكون هناك دولة أخرى ترغب في الشراء».

وقال «النيادي»: «في العام الماضي كان هناك فائض في بعض الدول لكن لم يجد طلب، وتامل بوجود عود لتغل السوق في العام الجاري».

يذكر أن دول مجلس التعاون حققت وفراً اقتصادياً فعلياً بلغ بنحو 214.5 مليون دولار من شبكة الربط الخليجي خلال العام 2014، نتيجة تجنب خسائر انقطاع الكهرباء وعدم الحاجة لإضافة محطات إضافية جديدة. ومن المستهدف زيادته إلى أكثر من 500 مليون دولار